تحرك عاجل

اعتقال ناشط سعودي عقب ترحيله

احتُجز المدافع السعودي عن حقوق الإنسان محمد العتيبي في المملكة العربية السعودية منذ 25 مايو/أيار 2017، بعد ترحيله من قطر. فكان في طريقه إلى النرويج، حيث حصل على حق اللجوء إليها. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين للرأي.

في حوالي الساعة الثامنة مساء يوم 24 مايو/أيار 2017، كان **محمد العتيبي** وزوجته سلوى الشهري يحاولان الصعود على متن رحلة مُتجهة إلى النرويج، حيث حصلا على صفة اللجوء؛ إلا أن مسؤولين قطريين منعوهما من السفر بمطار الدوحة؛ حيث أخبر مسؤولو المطار محمد العتيبي، عقب التسجيل في الرحلة، بأنه سُيسمح له فقط بمغادرة قطر، ليتوجه إلى المملكة العربية السعودية.

وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف مساءً، غادر محمد العتيبي وزوجته مطار الدوحة ومعهما حقائب السفر. وبعد مرور حوالي 30 دقيقةً، تلقى مكالمة من مسؤولي الهجرة، يطلبون إليه العودة إلى المطار، حتى يتسنى لهم معالجة مسألة سفرهما. بيد أن مسؤولي "أمن الدولة" اعتقلوه، لدى وصوله، واقتادوه إلى موقعٍ مجهول. وفي 25 مايو/أيار 2017، في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، على وجه التقريب، اتصل مسؤول يُعتقد أنه من "أمن الدولة"، بسلوى الشهري، وطلب منها إعداد وثائق السفر الخاصة بزوجها، وسرعان ما أُحضرت هذه الوثائق من المكان الذي كانت تُقيم فيه.

وفي وقتٍ لاحق من ذلك اليوم، ذهب شقيق محمد العتيبي إلى مقر "أمن الدولة" في الدوحة، وأُخبر أن شقيقه يجري احتجازه هناك، وأنه سيكون قد عاد، في غضون ثلاثة أيامٍ. واتصلت سلوى الشهري، في 28 مايو/أيار 2017، بـ"أمن الدولة"، وأخبروها أنه رُحِّل إلى المملكة العربية السعودية. وبعد أن قامت بفحص سجل سفره على شبكة الإنترنت، وجدت أنه غادر قطر، مُتجهًا إلى المملكة العربية السعودية، عبر منفذ سلوى الحدودي

في الساعة الثالثة وثلاث دقائق من فجر يوم 25 مايو/أيار 2017، أي بعد بضع ساعات فحسب من احتجازه بمطار الدوحة. كما اتصل محمد العتيبي بشقيقه الآخر، في 28 مايو/أيار 2017، وأخبره بأنه محتجز بسجن الدمام، في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. ومنذ ذلك الحين، لم يتصل بأسرته مجددًا.

وكانت تجري محاكمة محمد العتيبي، منذ 30 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بتهمٍ تتعلق بأنشطته السلمية. ومن المقرر أن تُعقد جلسة المحاكمة المقبلة في 12 يوليو/تموز 2017.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالإنجليزية أو العربية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات السعودية إلى أن تُفرج عن محمد العتيبي، على الفور وبدون قيد أو شرط، إذ أنه سجين للرأي يجري احتجازه، على خلفية ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التجمع؛
- حث السلطات على أن تعمل على حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وإتاحة الاتصال المنتظم له بأسرته وبمحامٍ يختاره؛
- حث السلطات على أن تسمح له ولزوجته بالسفر بحرية إلى النرويج، حيث يحملان وثائق السفر السليمة التي تتيح لهما ذلك.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 يوليو/تموز 2017 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرميّن الشريفيّن

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: (عبر وزارة الداخلية)

3125 403 11 966+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزير الداخلية

وزارة الداخلية، ص.ب 2933، طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

فاكس: 3125 403 11 966+

تويتر: @M_Naif_AlSaud

وتُرسل نسخ إلى:

وزير العدل

معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني

وزارة العدل، ص.ب 7775،

شارع الجامعة، الرياض 11137،

المملكة العربية السعودية

فاكس: 031 402 / 1741 401 11 966+

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

اعتقال ناشط سعودي عقب ترحيله

معلومات إضافية

في فبراير/شباط 2016، وصل محمد العتيبي قطر، بعدما أصدرت سلطات المملكة العربية السعودية قرارًا بمنعه من السفر، بعد أن صدر بحقه حكم بالإدانة بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان. ووافقت السلطات النرويجية على إعادة توطينه هو وزوجته كلاجئين، بينما كانا بالدوحة، وأصدرت لهما تأشيرة سارية لمدة 90 يومًا لدخول النرويج. وكان من المقرر أن يسافر إلى أوسلوا برفقة زوجته في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، في 25 مايو/أيار 2017.

قُدم محمد العتيبي وعبد الله العطاوي، مؤسسا "جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان"، في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2016، إلى المحاكمة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، وهي محكمة خاصة للنظر في قضايا مكافحة الإرهاب، وأُنشئت للنظر في الجرائم المتصلة بالأمن. ووُجهت إلى الرجلين قائمة تهم تتضمن، بين جملة تهم أُخرى، "اشتراكهما في تأسيس جمعية والإعلان عنها قبل الحصول على التراخيص اللازمة"، و"إعداد وصياغة وإصدار بيانات تتضمن إساءة لسمعة المملكة ولسياستها ولمؤسساتها العدلية والأمنية، والتوقيع عليها ونشرها على الإنترنت؛ بهدف تفرقة اللُحمة الوطنية والنيّل من هيبة الدولة وأمنها واستقرارها"، و"نشرهما لمعلومات عن إجراءات التحقيق معهما بعد تعهدهما بعدم النشر".

كما وُجه إلى محمد العُتيبي اتهامٌ بـ"نشره لتغريدات معارضة ومسيئة من شأنها المساس بالنظام العام وإعادته نشر تغريدات مماثلة، تتضمن إساءة للمملكة ولولاة الأمر وللدول العربية"، و"استعدائه لمنظمات حقوقية دولية ضد المملكة"، و"تبنيه لمشروع الملكية الدستورية"، و"مشاركته عبر لقاءين في إحدى القنوات الفضائية المعادية للمملكة"، و"تحريض المواطنين بالمملكة على التظاهر".

قام عبد الله مضحي العطاوي، ومحمد عائض العتيبي، وعبد الله فيصل الحربي، ومحمد عبد الله العتيبي بإنشاء منظمة مستقلة لحقوق الإنسان، تحمل اسم "الاتحاد لحقوق الإنسان" في مارس/آذار 2013. ومن بين الأهداف المُدرجة في البيان التأسيسي للمنظمة الغير حكومية ما يلي: "نشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها؛ وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وقيمها، ونشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، وكذلك "تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية والأنشطة الاجتماعية بما يتفق مع أحكام الشريعة". كما تهدف المنظمة أيضًا إلى "إلغاء عقوبة الإعدام كعقوبة جنائية"، و"تحقيق أهداف المنظمة عبر جميع الوسائل القانونية والمشروعة أخلاقيًا من خلال اللجوء إلى القضاء عند الضرورة وتفعيل سيادة القانون".

وفي غضون الأشهر اللاحقة، استُدعي الرجال الأربعة لإجراء تحقيقات معهم، وذلك بعدما أعلموا السلطات رسميًا بشأن تأسيسهم جمعية "الاتحاد لحقوق الإنسان"، وتقدموا بطلبٍ للترخيص. واستدعتهم "هيئة التحقيق والادعاء العام" جميعًا للتحقيق، كما أُرغموا على توقيع تعهدات بإغلاق المنظمة. بيد أن "هيئة التحقيق والادعاء العام" اتهمت محمد العتيبي وعبد الله العطاوي بمواصلة أنشطتهما، وأقامت دعوى جديدة بحقهما، والتي بدأت "المحكمة الجزائية المتخصصة" نظرها في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

الاسم: محمد العتيبي

النوع: ذكر